

أوامر ملكية

أمر ملكي رقم ٢ لسنة ١٩٥٠

بإتماد ميزانية معهد فؤاد الأول للصحراء عن سنة ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من النظام الأساسي لمعهد فؤاد الأول للصحراء المعتمد بالمرسوم الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ ؛

وعلى مشروع ميزانية هذا المعهد عن سنة ١٩٥٠ ، والمذكرة الملحقة به ؛

أمرنا بما هو آت :

١ - نعتمد ميزانية معهد فؤاد الأول للصحراء عن سنة ١٩٥٠ ، التي قدرت المصروفات فيها بمبلغ ٢٢,٦٠٠ جنيه (اثنين وعشرين ألفاً وستمائة جنيه مصري) حسب الجدول المرافق لأمرنا هذا ، على أن تؤخذ هذه المصروفات من فاضل ريع الوقف الخاص بالصحراء على المعهد المذكور.

٢ - نهي مدير الأوقاف الخيرية الملكية ورئيس مجلس إدارة المعهد تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر القبة في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ (١١ يناير سنة ١٩٥٠)

فاروق

أمرنا بما هو آت

١ - نحفي عن الآثار الجنائية المترتبة على العقوبة المحكوم بها من محكمة جنات أسبوط في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ على : محمد علي إبراهيم أفندي ، في الجنائية رقم ٣١١ مركز أسبوط سنة ١٩٣٣

٢ - نهي وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر القبة في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ (١١ يناير سنة ١٩٥٠)

فاروق

أمر ملكي رقم ٧ لسنة ١٩٥٠

بتوكيل حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

أنقضت إرادتنا بتوكيلكم عنا في توقيع المستوعات الشرعية اللازمة لتحرير حجب تملك الأراضي السابق إعطاؤها لأشخاص بوجه الإمام بمدينة حمامات حلوان بموجب الشروط الجديدة أو القديمة والتي تعطى بعد الآن ويتم بناؤها على الشروط المقررة والأوامر السابق صدورها في هذا الشأن ، كما أننا صرحنا لكم بتوكيل من بنوب عنكم فيما ذكر .

وأصدرنا أمرنا هذا لمعاليتكم بذلك للإجراء بمقتضاه ما

صدر بقصر القبة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ (١٢ يناير سنة ١٩٥٠)

فاروق

أمر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٥٠

بتوكيل حضرة صاحب المعالي يس أحمد باشا وزير الأوقاف في إدارة الأوقاف

حضرة صاحب المعالي يس أحمد باشا وزير الأوقاف

لما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا بتوكيلكم عنا في إدارة الأوقاف المشمولة بناظرنا وأبعية أوزارة الأوقاف ، وفي قبول النظر على الأوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحويل التنازير المقتضية عنها باسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك ، وفي المرافعات المختصة بهذه الأوقاف ، وتوكيل من توكيلونه منكم في ذلك ، مع توكيلكم أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها ، وورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ماترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها أو ترميمات أو نحوه أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التي تستحسنها بغير توقف في

أمر ملكي رقم ٣ لسنة ١٩٥٠

لحذف عن الآثار الجنائية المترتبة على العقوبة المحكوم بها على : محمد علي إبراهيم أفندي في الجنائية رقم ٣١١ مركز أسبوط سنة ١٩٣٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٣ من الدستور ؛

وعلى المادة ٧٤ من قانون العقوبات ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ؛